بسم الله الرحمن الرحيم

دروس في علم الأصول

كتاب: الحلقة الثانية

خلاصة الدرس 4

شمولية الحكم الشرعي وتقسيماته

يتناول هذا الدرس شمول الحكم الشرعي لكل وقائع الحياة، حيث يُفترض أن الله تعالى شرّع للإنسان الأحكام التي تتوافق مع مصالحه ومفاسده في مختلف جوانب الحياة، كما أكدت عليه نصوص عديدة من أئمة أهل البيت. ينقسم الحكم الشرعي إلى حكم واقعي وحكم ظاهري:

الحكم الواقعي :هو الحكم الأساسي الذي لا يُفترض فيه وجود شك في حكم شرعي سابق، ويشمل الأحكام المتعلقة بجميع جوانب حياة الإنسان.

الحكم الظاهري :يُعتمد في حال الشك في الحكم الواقعي، ويشمل قواعد كالاستصحاب وأصالة الحلّ (مثل: "كل شيء لك حلال حتى تعلم أنه حرام")، ويعتبر الحكم الظاهري متأخرًا رتبة عن الحكم الواقعي، فلا يمكن وجوده إلا بوجود أحكام واقعية.

الأمارات والأصول

تُقسم الأحكام الظاهرية إلى نوعين:

الأمارات :هي الأدلة الظنية التي يعتمد عليها الحكم الظاهري، مثل حجية خبر الثقة، حيث يُعتمد على الظنّ الغالب أو الدليل الظني الذي يكون كافيًا لاعتماد الحكم. وتُسمى الأمارة هنا "حجية"، بمعنى أن الشارع منحها صلاحية الحكم في حال عدم وجود يقين بالحكم الواقعي.

الأصول العملية :تشمل قواعد كالاستصحاب وأصالة البراءة التي تطبق في حالة الشك، لتوجيه الإنسان عندما لا يتوفر دليل قطعي أو أمارة معتبرة.